الباب الأول

خصائص نموذج الإسلام

في الإنماء الاقتصادي

خلال النصف الثاني من القرن العشرين طُرحت على الساحة الدولية عدة مناهج للإنماء الاقتصادي والإحداث السياسي والاجتماعي ، وقد كان بعض هذه المناهج مستنبطاً من تجارب واقعية ، وبعضها الآخر بدأ فكراً نظرياً ، وانتهى إلى واقع عملي ، ودخل العالم في صراع عنيف وتصادم مدمر من أجل إثبات صلاحية كل منهج من هذه المناهج وظهوره على الآخرين ، وأصبح كل حزب بما لديهم فرحون ، وتشكلت مناهج الإنماء على شاكلة الانقسام السياسي والعقيدي ، الذي بزغ بعد الحرب العالمية الثانية بين ما عُرف بالمعسكر الرأسمالي الفردي والمعسكر الاشتراكي الشمولي ، وعُرفت هذه الوضعية إعلامياً بالحرب الباردة .

وبالرغم من الاختلاف البيني والتباين النظري والتناطح الظاهري بين مناهج الإنماء التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها اشتركت في جملة من القواسم التي صبغتها جمعياً بصبغة واحدة ، وتمثلت هذه القواسم في الآتي :

– هذه المناهج لا تعدو كونها جملة من الأفكار البشرية والآراء الموضوعة ، صيغت على سبيل النكاية والكيد لأفكار وآراء أخرى مضادة ، واعتمدت لنفسها منطق المؤامرة ، وغذتها المنطلقات الصراعية والنزعات العدائية للأفكار والآراء الأخرى المضادة .

– لقد حملت تلك المناهج أفكاراً وقيماً تتناسب مع بيئات بعينها ، ولا تناسب بيئات أخرى ، وعليه فدعوى الدفع بهذه المناهج لقيادة وتنميط عمليات الإنماء في أنحاء العالم المختلفة هي دعوى داحضة ، ولا تقوى على الوقوف أمام الواقع الذي خيَّب آمال أصحاب تلك المناهج في معظم التجارب التي كانت محكاً لها .

– اتبع أصحاب تلك المناهج في الدعاية لمناهجهم أساليب الدعاية الفجة والترويج السلعي الرخيص ، فكانت تلك الأساليب أقرب إلى الأشكال السوقية الهابطة ، وصار كل فريق يعرض سلعته أو بضاعته بشكل دراماتيكي مقزز ، واشتعل الصراع العقيدي بين الدول المتسيدة للنظام الدولي ، واشتعل معه كذلك الصراع بين مناهج الإنماء .

– إزاء ما تقدم أصبح العالم غير المتكتل [ويقصد بذلك الدول خارج نطاق الكتلتين الغربية والشرقية] مسرحاً لسباق محموم بين مناهج الإنماء المتصارعة ، حيث شرعت الدولتان الأكبر في فرض عقائدها المصحوبة بمناهج إنمائية جاهزة على دول العالم غير المتكتل ، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال العنف وتغيير أنظمة الحكم في الاتجاه الذي يواكب تلك العقائد المتنافسة .

وعندما نعود إلى الإسلام الحنيف ونغوص في أعماقه ، يمكننا استنباط نموذج فريد ومميز للإنماء الاقتصادي ، يتسم بسمات وخصيّات لا تتوفر إلا له ، فالنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يقوم على أساس حقيقة واقعة ، تُعد هي قوام الاقتصاد الإسلامي : مفاد هذه الحقيقة أن عناصر ومقومات الاقتصاد الإسلامي في تنام مستمر ولا يتوقف ، فالتنامي خصيّة ذاتية تلقائية تميز كافة عناصر الاقتصاد الإسلامي ، ومن شأن هذه الخصيّة أن تسهل عملية الإنماء ، من خلال استنفار كافة تلك العناصر ، والوصول بها إلى وضعها الطبيعي المتمثل في التنامي الذاتي المتواصل والوصول بالجهد والعطاء إلى أقصاه .

كذلك يتميز المفهوم الإسلامي للإنماء بالخصوصية ، فالإنماء في النموذج الإسلامي يعني تحقيق ثلاثة أمور في وقت واحد :

الأمر الأول : إنماء الموارد المتاحة انطلاقاً من خصيّة التنامي الذاتي المتواصل التي سبق إيضاحها .

الأمر الثاني : اكتشاف موارد جديدة ، وإدخالها هي الأخرى حيز الإنتاج ، وفقاً لخصيّة التنامي الذاتي المتواصل .

الأمر الثالث : عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء الاقتصادي ، وهذا الأمر غاية في الأهمية ، حيث أنه يتمم عملية الإنماء ، وبدونها من الصعب الحديث عن إنماء اقتصادي حقيقي .

إن النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يرتبط ارتباطاً عضوياً لا انفكاك منه ببيئته الروحية والأخلاقية ، وهذا يبرز الخصوصية الشديدة للنموذج ، فهو لا يمكن بحال من الأحوال وضعه موضع التطبيق ، إلا في بيئة تتخذ من الإسلام ديناً ومن شريعته منظماً ومرتباً لكل شئون الحياة ، وبشكل أكثر تخصيصاً وتحديداً في بيئة تطبق نظام الاقتصاد الإسلامي ، وإن كان الأخير يستلزم تطبيق الشريعة كذلك بشكل عام .

وعلى غرار ما تقدم ثمة رابطة قوية بين الإسلام كدين وبين نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي كأداة من أدوات ترتيب وتنظيم شئون الحياة والتمكين لذلك الدين ، وتتضح تلك الرابطة من خلال ما قرره الإسلام من أن الإنماء الاقتصادي يعتبر فريضة واجبة ، والتقاعس عن الإقدام عليه والسير فيه يعرض الجماعة والمجتمع للاثم والعقاب .

الإسلام هو المصدر الوحيد للنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي ، يستمد منه ذلك النموذج أصوله وقواعده ، إلا أنه عند تطبيق ذلك النموذج لا ضير في وجود بعض التباين أو الاختلاف بين التجارب ، وهذا الهامش من الاختلاف بين التجارب التطبيقية هو لصالح

النموذج وليس ضده ولا يقدح بأي حال في رصانته وفعاليته بل هو إثبات لعبقريته ومثاليته وصلاحه للتطبيق في كل زمان ومكان ، ويفسح المجال لاستيعاب الخصوصيات التي يتمتع بها كل مجتمع من المجتمعات الإسلامية ، وعليه فقاعدة واحدية الأصول وتباين التجارب ، هي إحدى القواعد المعتمدة لدى النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي .

في هذا الباب سنتناول كافة القضايا والحقائق التي أشرنا إليها ، من خلال الفصول الخمسة التالية :

الفصل الأول : الاقتصاد الإسلامي يحمل في ذاته خاصية التنامي الذاتي المتواصل .

الفصل الثاني : تميز المفهوم الإسلامي للإنماء .

الفصل الثالث : ملاءمة البيئة لتطبيق النموذج .

الفصل الرابع : الإنماء الاقتصادي في الإسلام فريضة واجبة .

الفصل الخامس : واحدية أصول النموذج وتباين تجاربه .

الفصل الأول

الاقتصاد الإسلامي يحمل في ذاته

خاصية التنامي الذاتي المتواصل

سبق وأوضحنا أن الاقتصاد الإسلامي هو البيئة الفكرية والروحية والأخلاقية اللازمة والضرورية لتفاعل النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي مع تلك البيئة وإفراز الإنماء وتفعيل آثاره ونتائجه ، وذلك الاقتصاد الذي يمثل البيئة يحمل من الخصائص والسمات ما يساعد على إثمار ذلك التفاعل .

ولعل أهم الصفات والخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي هي خصية أو خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، وهذه الخصية لا تتوافر لأي اقتصاد آخر سوى الاقتصاد الإسلامي ، ومن شأن هذه الخصية أن تنعكس على النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي فيحمل نفس الصفة ، ويستمد الاقتصاد الإسلامي هذه الخصية من الأصول الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ونموذج دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين .

ومفهوم التنامي الذاتي المتواصل مفهوم مذهبي ، يحمل مضموناً خاصاً لمعنى الوجود بكامله ، وموقع الإنسان في ذلك الوجود ودوره في الحياة ، فالإنسان إنما خلقه الله ليعبده سبحانه وتعالى ويقدسه ، ويعمّر الأرض ، ويتعامل ويتفاعل مع الموجودات والمخلوقات حسب قوانين الله وسننه التي وضعها في الكون ، فكل وقته بين العبادة والعمل وكلاهما قربى إلى الله ، فهو في حالة إنماء دائم متواصل لموارده ومادياته ، وكذا لدينه وروحانياته ، وهو في ذلك لا يتصرف بفعل عوامل خارجية أو مسببات دخيلة ، ولكن تلك الأفعال نابعة من ذاته ، وما يكنه من وازع ديني ومكنون أخلاقي ، وذلك هو حال المسلم طيلة حياته ، عمل دائب وعطاء مستمر .

وهذا المفهوم له نتائجه وآثاره على الحياة والمجتمع ، وعلى الفرد مادياً وروحياً ، وعلى الدين الإسلامي كذلك ، وعلى نظرة الآخرين لذلك الدين ، وتعميق فهمهم لأصوله وأحكامه ، حيث يجمع بين خيري الدنيا والآخرة .

وسوف نخصص هذا الفصل لتناول خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مفهوم التنامي الذاتي المتواصل .

المبحث الثاني : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل .

المبحث الأول

مفهوم التنامي الذاتي المتواصل

التنامي الذاتي المتواصل – كما سبق التنويه – مفهوم حركي ديناميكي ، يفيد الحركة الدائمة والدائبة ، من أجل الانتقال والارتقاء ، من وضعية إلى أخرى أرقى وأسمى ، والاقتصاد الإسلامي يتسم بهذه السمة التي تمد ظلالها وتترك آثارها على نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، ومعنى ما تقدم أن الاقتصاد الإسلامي يتسم بالحركية والديناميكية ، وإذا كان الاقتصاد في مجمله وكليته يتصف بهذه الصفة فإن أجزاءه تتصف بها كذلك ، فعناصر الإنتاج مثلاً تتسم بهذه السمة وطرق وأساليب التوزيع كذلك ، ويمكن تحليل عناصر هذا المفهوم من خلال الآتي :

أولاً : التنامي :

التنامي يعنى الانتقال من وضعية إلى أخرى أكثر رقياً وأفضلية في الكم والكيف ، وذلك بحكم تفاعل الأجزاء والأبعاض مع بعضها ، وهو يختلف عن النمو الذي يعني هو الآخر الانتقال من وضعية إلى أخرى في اتجاه الرقي والأفضلية ، ولكن بحكم التلقائية وطبائع الأمور .

والتنامي بهذا المعنى وبخصوصية الإسلام يحمل قيمة السمو والترقي بالنفس والروح نحو القيم والأخلاق ، ويصبح التنامي بمعنى التسامي القيمي والأخلاقي ، وكذا الوفرة المادية والاقتصادية النابغة من عمل الذات وفعل النفس ، بما يغني عن الاحتياج للآخرين والافتقار إلى ما في أيديهم .

وهذا هو منطق الاقتصاد الإسلامي الذي يتنامى قيمياً ومادياً ، ويتكامل شقّاه المعنوي والمادي ، فالاقتصاد الإسلامي لا يهتم فقط بالمادة ، ولكنه يهتم كذلك بالروح ، وهو الوحيد الذي يغلّب في كل الأحيان الروح على المادة والقيمة على الشكل .

ثانياً : التنامي الذاتي :

كذلك فالتنامي بالوصف المتقدم الذي يتسم به الاقتصاد الإسلامي ، يتم من خلال التفاعل بين قيمه ومبادئه ، فوضعية التنامي تتم بفعل قوى داخلية نابعة من ذات الاقتصاد الإسلامي ، ومن الآثار التحفيزية لتلك القيم والمبادئ ، ومن ثم فالاقتصاد الإسلامي لا يحتاج في تناميه إلى أفكار دخيلة أو آراء مستوردة .

وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين النمو الذي يتم بحكم التلقائية وطبائع الأمور ، وبين التنامي الذي يتم بحكم تفاعل الأجزاء والأبعاض مع بعضها ، ومن ثم فالاقتصاد الإسلامي ينمو وفقاً لقانون التلقائية وطبائع الأمور ، ويتنامي كذلك وفقاً لقانون التأثيرات التحفيزية لقيمه ومبادئه .

ثالثاً : التنامي الذاتي المتواصل :

يتمم ما سبق أن التنامي الذاتي الذي يميز الاقتصاد الإسلامي يتسم كذلك بالتواصل والتواصل مرادف للاستمرارية والدوام ، ومفاد ذلك أن التنامي الذاتي للاقتصاد الإسلامي لا يتوقف عند حد ، ولا ينتهي عند مرحلة معينة ، فهو دائم التنامي مستمر السمو ، متواصل الترقي بالروح والمادة .

فالاقتصاد الإسلامي يُخيّب آمال المناهج الإنمائية الموضوعة ، فيخالفها إلى الأفضل ويسبقها إلى الأمثل ، فالإنماء فيه لا يُفرض من الخارج بل ينبع من داخله ، كما أن الإنماء فيه ليس مؤقتاً ولا محدداً أو مؤجلاً ، بل هو متواصل ومرتبط بالدين الإسلامي وجوداً وعدماً ، فطالما وُجد الإسلام ووقر في القلوب واعتُمد أسلوباً للحياة ، وُجد معه وبرفقته الاقتصاد الإسلامي الذي يكمن بداخله نموذج فريد ومتميز للإنماء والإحداث والتطوير .

المبحث الثاني

نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل

في المبحث السابق حللنا مفهوم التنامي الذاتي المتواصل الذي يتميز به الاقتصاد الإسلامي ، فما هي نتائج تلك الخاصية ، وما هي انعكاساتها على الدين والحياة

للخاصية المذكورة نتائج عديدة وانعكاسات شتى على الدين والحياة ، نرصد أهمها في الآتي :

أولاً : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الدين :

أوضحنا أن خاصية التنامي الذاتي المتواصل تترك آثارها على الدين قبل الحياة ومنبع ذلك أن الدين الإسلامي يقدّم الأخلاق والروح على المادة والجسد ، وبالرغم من ذلك فهو لا يهمل المادة والجسد ، بل يمنحهما الاهتمام المواتي لقدريهما والمفضي إلى حفظ النفس واستمرار الحياة ، وتبرز انعكاسات خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية من خلال الآتي :

❖ إن الإسلام لديه ما يعطيه ويقدمه للآخرين ، فهو يملك طرحاً جديراً بالتأمل وقيماً خليقة بالاستنباط ، ونموذجاً لإنماء وترقية الجانب الروحي من الإنسان حَرياً بالتطبيق ، وما من شك في أن هذه النتيجة هي إحدى الخصائص التي تفرَّد بها نموذج الإسلام في الإنماء ، حيث وسَّع ذلك النموذج من مساحة اهتمامه بالشق الروحي الأخلاقي من المسلم موضع الإنماء والتطوير .

❖ إن الإسلام هو دين كل الأزمان لا يناله القِدم ، ولا يعتريه النكوص عن اللحاق بالزمن ، فهو دين ثابت الأصول والمبادئ متجدد الفروع والتجارب يواكب المتغيرات والمستجدات بالاحتواء والتطويع ، ويجابه البدع بالأصالة والرصانة .

ثانياً : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الحياة :

كذلك كان لخاصية التنامي الذاتي المتواصل آثار واضحة على الحياة ، فالشق الجسدي المادي له أهمية لا تُنكر في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، فالإسلام يحث على العمل ويُعلي من شأنه ، ويحض على إشباع الحاجة والاستغناء عما في أيدي الناس ، بل ويرغب في الغنى الذي لا يُنسى طاعة الله وشكره ، ويحذر ويخوّف من الفقر الذي لا يُلجئ الإنسان إلى حمد الله وسؤاله العطاء .

الفصل الثاني

تميز المفهوم الإسلامي للإنماء

ننتقل في هذا الفصل إلى تعامل الإسلام مع مفهوم أو مدرك الإنماء من جانب المستهدَف بالإنماء ، وبعبارة أكثر دقة : من ننمي ؟ وهذا التساؤل طرحته كل المناهج الإنمائية الموضوعة المتعارف عليها ، ومعظمها أجاب على هذا التساؤل بأنه يعمد إلى إنماء ماديات الحياة وموارد الطبيعة ، وقليلها أضاف إنماء المورد أو العنصر البشري الذي هو الفرد ، وقصد من وراء ذلك تعليمه وتدريبه على كيفية الإنتاج بأقصى طاقة ، ولم تمس لديه القيم أو المبادئ ، والتي أشرنا إليها سلفاً بالجانب الروحي الأخلاقي .

ولكن النموذج الإسلامي في الإنماء كان له وجهة أخرى واضحة للمستهدَفين بالإنماء فقد بدأ النموذج بالتأكيد على إنماء الموارد المتاحة سواء أكانت هذه الموارد مادية طبيعية أو بشرية ، وذلك من خلال العمل بأقصى طاقة ، والحفاظ عليها من الإهدار والضياع ، وكذلك فالإنماء يشمل الجانب المادي والجانب الروحي .

ثم انصرف النموذج إلى التشديد على اكتشاف الموارد الجديدة الطبيعية والبشرية ، ثم العمل على إنمائها بالوسائل سابقة التبيان .

وإذا تم سحب الخصية السابقة على المفهوم المتقدم للإنماء من وجهة النظر الإسلامية فسنصبح إزاء عملية مستديمة ومتواصلة من إنماء المتاح وإضافة الجديد ، فالموارد القابلة للنضوب بالمفهوم البشري ستحل محلها موارد جديدة يتم إنماؤها من جديد ، وتستمر الدورة .

يتمم وجهة النظر الإسلامية فيما يتعلق بتميز مفهومها للإنماء أن عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء هي جزء لا يتجزأ من عمليات الإنماء ذاتها ، فثمار ونتاج عمليات الإنماء إذا لم توزَّع بشكل عادل وواقعي ومتوازن ، فإن تلك العمليات ستفقد الكثير من فعاليتها التي

يمنحها لها الفرد المسلم ، فإذا لم يستشعر المسلم نتاج وثمار الإنماء وإذا لم ينل حظه منها بشكل عادل ، فإنه سيتوقف عن تحفيز تلك العمليات وتزويدها بالقوة الدافعة اللازمة لحركتها واستمراريتها ، وعليه فالنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يعوّل بشكل لا مثيل له على عملية التوزيع ويعتبرها بمثابة المؤشر على نجاح عمليات الإنماء من عدمه .

ويأتي هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : إنماء الموارد المتاحة .

المبحث الثاني : اكتشاف موارد جديدة .

المبحث الثالث : عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء [إحالة] .

المبحث الأول

إنماء الموارد المتاحة

نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ينصرف إلى إنماء الموارد المتاحة أو العاملة ، الموارد المتاحة — كما سبق الإيضاح — هي كل ما منحه الله لعباده من الموجودات والمخلوقات التي تتيسر باستغلالها حياتهم وتستمر ، وينتج عنها الأرزاق والأقوات التي يعتمد عليها العباد مباشرة في معاشهم ، وتفصيل ذلك كما يلي :

أولاً : تحديد الموارد الطبيعية المتاحة :

الموارد المتاحة هي عناصر الوجود من موجودات ومخلوقات ، وقد سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان ، لتقوم عليها حياته وتستمر ، وتتولد الأرزاق والأقوات عن تلك الموارد المسخرة ، وتُعرف هذه الموارد بالموارد الطبيعية حيث أنها من خلق الله ولم تمتد إليها يد الإنسان بالتغيير أو التعديل ، وحتى لو امتدت إليها يد الإنسان لتهيئتها وتمهيدها للاستغلال والاستفادة تظل معروفة بالموارد الطبيعية التي توجد في الطبيعية التي خلقها الله عليها .

ثانياً : تحديد الموارد البشرية المتاحة :

الإنسان كذلك يمثل مورداً مهماً من موارد الإنتاج والعطاء ، فقد حباه الله العقل لكي يتمكن من حسن استغلال الموارد الطبيعية ، ويُعرف الإنسان بالمورد البشري ، ويحتاج هذا المورد دائماً إلى الإعداد والتدريب ، لكي يتمكن من حسن استغلال ما تحت يده من موارد طبيعية

، ومن ثم فالإنسان فيما يختص بالإنماء هو فاعل ومفعول به في وقت واحد ، فهو الفاعل الرئيسي في استغلال الموارد الطبيعية ، وهو موضع الإعداد والتدريب اللذين هما من قبيل الإنماء من أجل تمكينه من حسن استغلال تلك الموارد .

ثالثاً : عدم إهدار الموارد :

أول الوسائل التي يستخدمها النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي في إنماء الموارد المتاحة هي وسيلة عدم إهدار الموارد ، وعدم إهدار الموارد يعني الحفاظ عليها وعدم تبديدها والاعتدال في استهلاكها .

رابعاً : العمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل :

يكمّل الوسيلة السابقة الخاصة بإنماء الموارد المتاحة وسيلة أخرى تتمثل في العمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل لتلك الموارد ، وذلك يعني الحصول على أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بأقل كلفة ممكنة .

ولعل هاتين الوسيلتين المتمثلتين في عدم إهدار الموارد والعمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل لها تجدان أصليهما وحكميهما في : أن هناك أمراً إلهياً بعدم تبديد أو إهدار الموارد ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، والحصول منها على أعلى معدل إنتاج بأقل كلفة ممكنة ، وفي أن هذه الموارد هي مِلك للأجيال القادمة ، ومن ثم فمن واجب الأجيال الحالية الحفاظ على هذه الموارد حتى تنتقل للأجيال المستقبلية وهي قابلة للاستغلال وجاهزة للعطاء .

كما أن إنماء الموارد المتاحة لا ينصرف إلى النواحي المادية فقط ، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض ، ولكن إنماء الموارد المتاحة يشمل إنماء النواحي المادية والنواحي الروحية معاً ،

فمع إنماء عناصر الإنتاج وزيادة معدله وزيادة الدخل الإجمالي والفردي وزيادة معدل النمو في الاقتصاد ككل ، إلى جانب ذلك فإن نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يرمي إلى تزكية القيم والأخلاق والنواحي الروحية مثل : الاعتدال في الإنفاق ، وتقوية الميول الادخارية ، وتطبيق القواعد الإسلامية في الاستثمار والإقراض ، والبعد عن الربا في التعاملات الإسلامية ، وترسيخ القيم الإسلامية مثل : العدالة والإخاء والمساواة والتكافل الاجتماعي .. الخ ، ومما لا شك فيه أن نموذج الإسلام في الإنماء هو الذي ينفرد بهذه الازدواجية البارعة دون غيره من المناهج الإنمائية الوضعية .

المبحث الثاني

اكتشاف الموارد الجديدة

الإنماء لا يقتصر على الموارد المتاحة أو العاملة ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى اكتشاف الموارد الجديدة واستغلالها بالوصف الذي سبق إيضاحه ، ويتم التعامل مع الموارد الجديدة من خلال المراحل التالية :

أولاً : اكتشاف الموارد الطبيعية والبشرية :

سبق لنا تعريف الموارد الطبيعية بأنها ما خلقه الله في الكون من موجودات ومخلوقات وسخرها للإنسان ، ثم مواصلة الإنسان اكتشاف للموارد بشكل مستديم ، ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يعتبر أنه من قبيل الإنماء اكتشاف موارد طبيعية جديدة ، وإدخال موارد بشرية جديدة إلى العمل والإنتاج ، وبإدخال الموارد الطبيعية والبشرية إلى حيز العمل والإنتاج يتم التعامل معها وفق المبدأين الإنمائيين اللذين سبقت الإشارة إليهما وهما : عدم الإهدار والتبديد ، والإنتاج بأقصى طاقة ، والاستغلال الأمثل ، ثم يتعامل النموذج الإسلامي مع الموارد الجديدة بنفس ازدواجية الإنماء المادي والروحي التي سبق الحديث عنها .

ثانياً : وسائل الابتكار والتطوير التقني :

يعمد نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي وهو بصدد إنماء الموارد المتاحة إلى التوصل إلى وسائل ابتكار وتطوير تقني تستهدف تطوير تلك الموارد ، وهذه الابتكارات والتطويرات التقنية يتم التعامل معها كما لو كانت موارد جديدة .

المبحث الثالث

عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء [إحالة]

سبق لنا أن أوضحنا أن عملية توزيع ثمار ونتاج عمليات الإنماء تكمل تلك العمليات وبدونها تعتبر عمليات الإنماء غير مكتملة ، فما جدوى الإنماء الذي لا تصل نتائجه إلى المستهدَفين منه ، وما قيمة الإنماء الذي لم يستفد منه أحد ، ومن ثم أصبحت عملية توزيع ثمار ونتاج الإنماء من العمليات المحورية المهمة في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وانطلاقاً من تلك الأهمية فقد خصصنا الباب الخامس من هذا الجزء لدراسة توزيع ثمار ونتاج الإنماء في النموذج الإسلامي ، فنحيل إلى ذلك الموضع .

الفصل الثالث

العلاقة بين النموذج والبيئة

من الحقائق الاجتماعية المتعارف عليها أن الأفكار مثلها مثل النبتة ، تخرج من البيئة وترتبط بها ، وتعكس خصائصها وسماتها ، ومن ثم فالأفكار التي تخرج من بيئة معينة تجد صعوبة بالغة وربما مستحيلة في التفاعل والتعايش والنمو في بيئة أخرى مغايرة ، وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين الدين وبين الفكرة البشرية ، فالدين يستقر في البيئة ويكيفها مع قيمه ومبادئه وأصوله ، ويطوع الصلب فيها ويشذب الشاذ ، ويهذب الجافي ، وبعبارة أكثر دقة فهو يصنع البيئة الملائمة له ، وعلة ما تقدم أن الدين يقدم نهجاً متكاملاً للحياة لا يترك منحاً من مناحيها إلّا ويتولاه بالتغيير والتكييف ، أما الأفكار البشرية فهي علاوة على كونها مشتملة على الكثير من المتناقضات والقصور ، فهي كذلك لا تمس إلّا بعض نواحي الحياة ، ولا يمكنها تغيير أو تعديل البيئة لصالحها ، فيحدث في كثير من الأحيان التصادم بين تلك الأفكار والبيئة ، ولا يقدر لها أن تمد جذورها في تلك البيئة ، ومن ثم تبقى بدون جذور وتكون عرضة للانحراف ثم تذهب جفاء ، ويتولد التصادم بين البيئة والأفكار الدخيلة كنتيجة منطقية للتناطح بين الأفكار المحلية المتأصلة في البيئة محل الغزو وبين الأفكار الدخيلة ، فكل بيئة مهما كانت وفي أي مكان من المعمورة توجد بها أفكار وقيم ومعتقدات ، وهذه جميعها إفراز لتلك البيئة بغض الطرف عن سموها ومثاليتها ، وهذه القيم والمعتقدات والأفكار لا تقبل من يشاركها في بيئتها ويهددها بالاجتثاث ، ومن ثم فهي تولّد أفكاراً أخرى تكسبها مناعة وحصانة ، وتستخدمها كسلاح لرد آثار الأفكار الواردة والدخيلة ، وعندئذ يبدأ الصراع بين البيئة بأفكارها وقيمها ومعتقداتها النابعة من نسيجها ، وبين الأفكار الغريبة المقتحمة لتل البيئة ، وتتوقف نتيجة ذلك الصراع على شدة وصلابة قوة الطرد التي تفرزها البيئة ومكوناتها .

ومسألة استنبات أو استزراع الأفكار من المسائل المتعارف عليها في العالم منذ أزمان غابرة ، فالحضارات المختلفة تفرز ثقافات وأفكاراً وقيماً عديدة ، وتعتقد دائماً أنها الأكثر مثالية

وصلاحاً للسيادة والسيطرة على ما تفرزه الحضارات الأخرى من ثقافات وأفكار وقيم ، ولعل نظرة الإعجاب التي تنظر بها كل حضارة إلى ثقافتها وقيمها ومعتقداتها ، مقابل نظرة الازدراء والاحتقار التي تنظر بها إلى الثقافات والقيم والمعتقدات التي تفرزها الحضارات الأخرى ، هو السبب الرئيسي وراء ما عايشه العالم وما شاهده من صراع توهم الكثيرون أنه صراع حضارات ، ولكنه في حقيقة الأمر صراع بين ثقافات الحضارات بأفكارها المتعارضة المتناقضة .

وتعددت موجات صراع ثقافات الحضارات وفق الوصف السابق ، وانصبت الموجة المعاصرة من صراع ثقافات الحضارات على التنافس حول مدى صلاحية ومثالية مناهج الإنماء والإحداث ، ولم يتصد لقيادة هذا الصراع إلا ثقافة الحضارة الغربية ذات الأصول الدينية المسيحية من خلال نماذجها التجريبية المتمثلة في دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم برزت حزمة من الأفكار المشوشة والمتنافرة في غرب أوربا ، وانتقلت إلى روسيا القيصرية وشرق أوربا ، لتقيم نماذجها التجريبية الحضارية التي تمثلت في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية ذات النظم الشمولية ، وتلك كانت الفكرة الماركسية أو بالأحرى الاشتراكية المادية ، واشتد الصراع بين الطرفين ، الطرف الأول يمثل ثقافة الحضارة الغربية بأصولها وجذورها ذات الصبغة الدينية ، والطرف الثاني وهو يمثل حزمة أفكار نابعة كذلك من الحضارة الغربية ولكنها وُلدت سفاحاً ، فمثلت ثقافة مرتدة ومتناقضة مع الثقافة الأم وعاقة لها ، وادعى كل طرف بأنه يقدم للعالم النموذج المثالي للإنماء والإحداث والتقدم صوب محاكاة تجربته ، وبالفعل انقسمت دول العالم بين هذين الفريقين ، منها ما أخذ بالنموذج الرأسمالي الليبرالي [الفردي] ، ومنها ما أخذ بالنموذج الاشتراكي الشمولي [الجماعي]

وتناثرت بذور هذين النموذجين في كل أنحاء العالم ، وكانت النتيجة مخيبة لآمال الفرقاء جميعاً ، ولكنها كانت خير دليل وأسطع برهان على صدق مقولة أن البيئة لا تقبل غريباً عليها ، وإذا قبلته فلكي تدفنه وتحلله وتهضمه بداخلها ، ليصبح جزئية داخل خلاياها ، وتوالت على مدى النصف الثاني من القرن المنصرم نتائج تجارب تطبيق المنهجين المتصارعين .

ومثلما حدث بالنسبة للمنهجين المتقدمين في علاقتهما بالبيئة ، نحاول في هذا الفصل مناقشة العلاقة بين نموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي والبيئة التي يحل عليها ليتفاعل معها ويفرز تجربته ، فماذا تعني البيئة بالنسبة إلى النموذج الإسلامي في الإنماء ، وما هي علاقة ذلك النموذج بالبيئة ، يمكن تحليل هذه المسائل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المقصود بالبيئة .

المبحث الثاني : العلاقة بين النموذج والبيئة .

المبحث الأول

المقصود بالبيئة

البيئة هي الوسط أو الإطار العام الذي يضم بداخله جملة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض وتتعايش داخل ذلك الوسط ، وتشتمل البيئة على العديد من العناصر والمفردات ، كما تتعدد البيئات من الأضيق نطاقاً إلى الأكثر اتساعاً ، ويمكننا دراسة البيئة من خلال الآتي :

أولاً : البيئة الداخلية :

البيئة حسب ما تقدم هي وسط أو إطار يشتمل بداخله على عناصر ومفردات هي مكونات البيئة ، والبيئة الداخلية يقصد بها تحديداً مجتمع الدولة بمعناها الاجتماعي ومفهومها القانوني ، وتفرز البيئة العديد من العناصر والمكونات ، وتتمثل أهم تلك العناصر والمكونات في الآتي :

- ❖ النظام السياسي الذي يمثل نظام الحكم السائد في الدولة ، وما يرتبط بذلك النظام من ثقافة سياسية وقيم ومعتقدات ترتبط بذلك النظام .
- ❖ النظام الاقتصادي الذي يمثل أسلوب تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية ، ويتبعه كذلك ثقافة وقيم ومعتقدات ترتبط به .
- ❖ الثقافة والقيم والمعتقدات والأفكار العامة التي تمثل الأطر المرجعية لكل ما تقدم من أنظمة ومكونات .

إلى جانب ما ذُكر ثمة نظم أخرى عديدة تتفاعل داخل البيئة الداخلية أو المجتمع مثل النظام الاجتماعي أو النظام الإداري أو النظام التعليمي .. الخ ، وكل هذه النظم تُعرف بالنظم التابعة التي تتبع النظم الرئيسية المذكورة وتتأثر بها .

والنظم والمكونات المذكورة إما أنها إفراز طبيعي للبيئة ، فتضفي عليها صبغتها وخصائصها ، أو أنها جاءت إليها منذ أزمان طويلة ، فتفاعلت معها وأصبحت مهجّنة تحمل خصائص مشتركة ولكنها استُئنست ، وباتت أقرب إلى المحلية ، أو أنها عبرت إليها حديثاً ، ولم تتمكن من الاندماج ولم تستسغ البيئة قبولها ، فظلت قلقة وغير مستقرة .

يرتبط بما تقدم مجموعة من المتغيرات غاية في الأهمية ، أول هذه المتغيرات يتعلق بمدى استعداد البيئة لقبول الأفكار والمعتقدات والقيم الواردة ، ويتفرع عن ذلك مدى صلابة القيم والمعتقدات والأفكار الداخلية ونظرتها العدوانية لكل ما يرد إليها من الخارج ، ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة أو السمة " الذاتية المفرطة " حيث يبدو اعتزاز الأفكار والقيم والمعتقدات المحلية بذاتها ، وعدم رغبتها في الدخول في محاورة مع أية قيم أو معتقدات أخرى ، بل هي ترفض الوارد على طول الخط ، وقد تتسم القيم والمعتقدات والأفكار الداخلية بالاعتدال والاستعداد للتحاور والقدرة على التطويع والتكييف ، فتأخذ من الوارد ما يناسبها وتذر منه ما يشين .

ثاني هذه المتغيرات ينصرف إلى قدرة الأفكار والقيم والمعتقدات الدخيلة على التغلغل في ثنايا الأفكار والقيم المحلية والانتشار في نسيج البيئة المستقبلة ، ويرتبط بذلك طبيعة البيئة الخاصة بالأفكار الداخلية ، وهدفها من التسلل والانتقال إلى البيئة الجديدة ، وأسلوب ووسيلة الانتقال والتغلغل .

وقد يثور تساؤل محوري في هذا الصدد يمثل المتغير الثالث ، مفاد هذا التساؤل : هل للزمن أو الوقت دور حاسم في إيجاد عملية التفاعل أو التوافق بين الأفكار الواردة والبيئة المستقبلة ؟ قد يكون للوقت أو الزمن دور يُعتد به ويعوَّل عليه في إيجاد ذلك التفاعل أو التناغم بين الأفكار الوافدة والبيئة المستقبلة ، وذلك في حالة توافر عدة شروط :

- ❖ إذا كانت الأفكار والقيم والمعتقدات المحلية لا تمثل إطاراً مرجعياً نهائياً للمجتمع ، أو بعبارة أكثر دقة ليست هي ذاتها دين الجماعة ومرجعيتها النهائية .
- ❖ إذا كان دين الجماعة أو ما يمثل مرجعيتها الأخلاقية قليل التحسس ضد الأفكار والقيم والمعتقدات الواردة ، وتتعامل الجماعة مع الدين على أساس فصله عن الحياة ومجرياتها .
- ❖ إذا كانت الأفكار والقيم والمعتقدات الوافدة تمثل في حد ذاتها ديناً أو أفكاراً دينية انتقلت إلى بيئات جديدة للتغلغل والانتشار والرسوخ كعقائد .

في كل الحالات التي سبق رصدها يمكن للزمن أو الوقت أن يكون عنصراً حاسماً في تغلغل الأفكار والقيم والمعتقدات واستقرارها ورسوخها في البيئات الجديدة ، فمع مرور الوقت وطول الزمن تتحول الأفكار والقيم والمعتقدات من وافدة دخيلة إلى أصيلة راسخة .

ثانياً : البيئة الخارجية :

المجتمع المحلي أو الدولة وما تمثله من بيئة داخلية للأفكار والقيم والمعتقدات السائدة ، تشمله وتضمه هو الآخر بيئة أوسع وأشمل هي البيئة الدولية أو العالمية أو المحيط الخارجي ، الذي يتكون من كل دول العالم ، ويكتظ المحيط الخارجي بالدول والمنظمات الدولية والمنظومات الفكرية والأيديولوجيات البشرية الموضوعة ، وتُعد البيئة الخارجية بمثابة

منصات وقواعد لإطلاق الأفكار والقيم والمعتقدات على الدول والمجتمعات ، أو ما أطلقنا عليه البيئة الداخلية .

والتفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من القضايا المهمة في مجال العلاقات الدولية وانتقال وتداول الأفكار ، وفي الأغلب الأعم تأخذ العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أحد شكلين :

❖ **الشكل الأول** : التفاعل والتحاور ، حيث تنفتح البيئة الداخلية على العالم الخارجي بكل ما فيه من أفكار وقيم ومعتقدات ، وهذا الانفتاح بدوره يأخذ إحدى صورتين :

– الصورة الأولى : التفاعل والتحاور الفوقي الانتقائي ، حيث تملك البيئة الداخلية نسقاً قيمياً رفيعاً ، فتجعل منه الحكم والميزان ، فيأخذ من الخارج ما يلائمه ويرفض ما لا يلائمه ، وذلك هو شأن العالم الإسلامي كما ينبغي له أن يكون ، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون البيئة الداخلية مصدر إرسال للأفكار والقيم والمعتقدات ، ويكون الحوار في اتجاهين : من الخارج إلى الداخل وبالعكس .

– الصورة الثانية : أن تكون البيئة الداخلية بمثابة المتلقي والمستقبل في كل الأحوال وتكون تربتها مرتعاً خصباً لكافة الأفكار ، الغث منها والسمين ، وتفتقد تلك البيئة عنصر الذاتية أو الخصوصية ، ويكون الحوار في اتجاه واحد : من الخارج إلى الداخل .

❖ **الشكل الثاني** : الغزو والتسلل المفروض ، وهنا لا تنتظر البيئة الخارجية من البيئة الداخلية أية مشاركة أو حتى رغبة في المشاركة أو التحاور ، بل تداهمها الأفكار والقيم والمعتقدات الوافدة من كل صوب وحدب ، ولا تملك البيئة الداخلية حالئذ إلا الاستجابة ، فهل تملك الصمود والتصدي ! .

ثالثاً : ظاهرة أو فكرة الدولة المؤثرة فكرياً وعقيدياً في البيئة الدولية [الخارجية] :

على مدى العصور والأزمنة تتكرر ظاهرة الدولة المؤثرة في النظام الدولي العالمي فكرياً وعقيدياً وقد تتعدد الدول التي تملك التأثير على المستوى الدولي العالمي ، وقد تكون دولتين ، وقد تكون دولة واحدة ، وقد تكررت هذه الوضعيات ، وللدولة موضع التحليل مواصفات ومؤهلات خاصة ، تكفل لها القيام بدور الريادة الفكرية والعقيدية للعالم أو لجزء منه ، وتعتبر هذه الظاهرة ذات شجون ، ودراستها تدخل بالمحلل إلى تفاصيل ودهاليز طويلة ، فماذا يعني التأثير الذي تباشره الدولة المؤثرة ، وهل هذا التأثير مصحوب بالقوة المادية ، أم هو تأثير فكري وقيمي ومعتقدي صرف ، ولا يتعلق بأي شكل من أشكال القوة المادية .

إن التأثير الذي تتركه الدولة صاحبة الإشعاع الفكري والقيمي ينبغي أن يكون تأثيراً مجرداً من أية قوة مادية ، عسكرية كانت أو اقتصادية ، وتحمل تلك الأفكار والقيم والمعتقدات في ذاتها قوة تأثيرها ، فهي مؤثرة لقيمتها وسموها ورقيّها ، واعتناقها ليس إلا لما تحمله من فضائل ومثل ، وما تقدمه عملياً من تجارب ونماذج رائدة .

إن الدولة صاحبة التأثير الفكري والمعتقدي ينبغي أن تملك قوة اقتصادية لا يستهان بها ، حتى تتمكن من أن تمد يد العون والمساعدة لمن يطلبها من الدول التي تحاكي نموذجها ، وأن تضع الدولة في مصاف الدول القوية اقتصادياً ومادياً .

كذلك لا ضير في أن تمتلك الدولة صاحبة التأثير قوة عسكرية تفرض على الجميع احترامها وهيبتها ، وتستخدم تلك القوة في إقرار المبادئ والقيم والأخلاق ، ولابد للدولة صاحبة التأثير الفكري والمعتقدي أن تمتلك طرحاً فكرياً وأخلاقياً وإسهاماً عقيدياً جديراً بالاحترام

والتقدير ، ويكون ذلك الرصيد بمثابة المصدر الذي تبث منه إشعاعها وتدعو إليه ، وأن تقدم نموذجاً عملياً لتطبيق النسق القيمي والأخلاقي الذي تدعو إليه .

يرتبط بما سبق أن تقدم الدولة صاحبة التأثير الفكري والمعتقدي نموذجاً للإنماء الاقتصادي والإحداث والتطوير ، وهذا النموذج هو المطلوب في العالم اليوم ، ولكن ذلك النموذج يحتاج إلى بيئة ملائمة لوضعه موضع التطبيق .

كل ما رصدنا من مؤهلات ومقدرات لا ينبغي أن تستخدم في فرض النموذج القيمي والمعتقدي الذي تملكه الدولة المؤثرة ، ولكن ينبغي أن تكون تلك المؤهلات بمثابة القوة المساندة لتعزيز مقدرة الدولة على مساعدة من يعتنق تلك القيم والمعتقدات .

وأخيراً قد يعِن تساؤل مفاده : هل يمكن لدولة تمتلك طرحاً قيمياً وإسهاماً معتقدياً وأخلاقياً جديراً بالتقدير ، ونموذجاً معتبراً للإنماء الاقتصادي والإحداث ، ولكنها لا تمتلك أي مؤهل من مؤهلات القوة المادية والاقتصادية والعسكرية التي سبقت الإشارة إليها ، هل يمكن لتلك الدولة أن تكون مؤثرة فكرياً ومعتقدياً وأخلاقياً وتبث نموذجها للإنماء الاقتصادي بشكل فعال ؟ .

إن التجارب الواقعية تجيب على التساؤل ، فالرصيد القيمي والطرح المعتقدي الأخلاقي والنموذج المنبثق عنهما للإنماء والإحداث لا تكفي بدون مؤهلات مساندة : مثل القوة الاقتصادية والمادية والعسكرية ، ليس لفرض النسق القيمي وإجبار الآخرين على اعتناقه ، ولكن لمساندة الذين يعتنقونه بمحض إرادتهم وبكامل قناعتهم .

شكل بياني رقم (٢) يوضح نماذج العلاقة بين البيئة الداخلية والخارجية

نموذج (١) البيئة المتحاورة

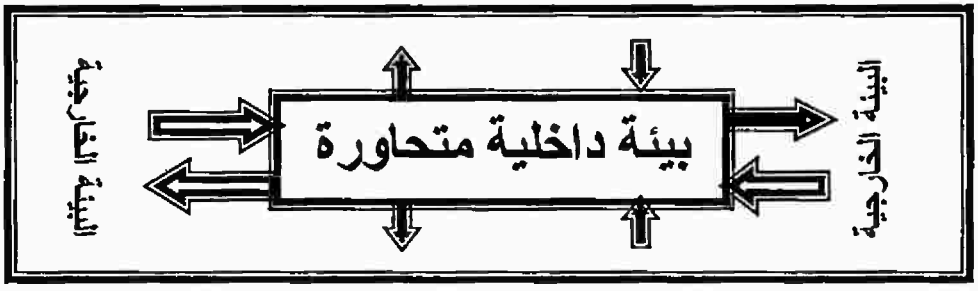

نموذج رقم (٢) البيئة المستقبلة

نموذج رقم (٣) البيئة المرسِلة

المبحث الثاني

العلاقة بين النموذج والبيئة

أسهبنا بعض الشيء في الحديث عن البيئة بشقيها الداخلي والخارجي ، وخلصنا إلى ضرورة التواؤم بين البيئة ونموذج الإنماء المزمع الأخذ به ، وفي هذه الجزئية ننتقل من التعميم إلى التخصيص ، ما هو واقع الحال بين نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي وبين البيئة التي يمكن أن يوضع فيها موضع التطبيق ، عن العلاقة بين النموذج والبيئة ، يمكن أن نقدم الآتي :

أولاً : تمهيد البيئة لاستقبال النموذج :

أول مراحل العلاقة بين النموذج والبيئة تتمثل في تمهيد البيئة لاستقبال النموذج وذلك التمهيد يتم عبر أكثر من إجراء :

❖ **الإجراء الأول** : التأكد من رغبة المجتمع الإسلامي حكومة وشعباً في النهوض بنفسه والسير في طريق الإنماء والتطوير ، ولا شك في أن كافة المجتمعات الإسلامية تعتبر الإنماء والتطوير هدفاً استراتيجياً لا ينازعه هدف آخر .

❖ **الإجراء الثاني** : قبول النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي منهجاً ورائداً لعملية إنماء المجتمعات الإسلامية وتطويرها ، والقبول ينبغي أن يصدر عن الدولة ونظامها السياسي ، وكذا عن أفراد المجتمع ، وصور هذا القبول عديدة ، والتعرف على هذا القبول والحصول عليه أمر ميسور .

❖ **الإجراء الثالث** : التخطيط لاستقبال النموذج وتطبيقه ، وذلك من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور وشئون المجتمع ، ثم تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، وهكذا تكون البيئة مهيأة لتطبيق النموذج الإسلامي في الإنماء .

ثانياً : وضع النموذج موضع التطبيق :

يأتي نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بصحبة وفي ثنايا الاقتصاد الإسلامي ، ويوضع موضع التطبيق بمجرد شروع الدولة في تطبيق الشريعة والأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي ، وثمة مؤشرات لنجاح النموذج في أداء مهامه ومنها :

❖ التفاعل بين النموذج والبيئة ، التفاعل الذي يتم بين النموذج والبيئة والذي يتمثل في قبول المجتمع والدولة بالعمل وفقاً للشريعة الإسلامية والنظام الاقتصاد الإسلامي ، يعني أن إمكانيات نجاح النموذج في تحقيق أهدافه واردة بقوة .

❖ النتائج المبدئية ، كذلك تصدر عن علاقة النموذج بالبيئة نتائج مبدئية تؤشر إلى إمكانية نجاح النموذج في بيئته الجديدة ، ومن هذه النتائج : السلاسة في التعاملات التي تتم بين الفعاليات الاقتصادية وفقاً للنموذج ، وكذلك قلة حالات ووقائع الانحراف والخروج عن قواعد وأصول النموذج .. الخ .

مما أسلفنا يمكن استخلاص نتيجة نهائية مؤداها أن نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي لا يطبق إلا في مجتمع يتخذ من الإسلام ديناً ومن الشريعة الإسلامية قانوناً وضابطاً لكل نواحي الحياة والتي منها الناحية الاقتصادية .

شكل بياني رقم (٣) يوضح علاقة الإنماء بالبيئة

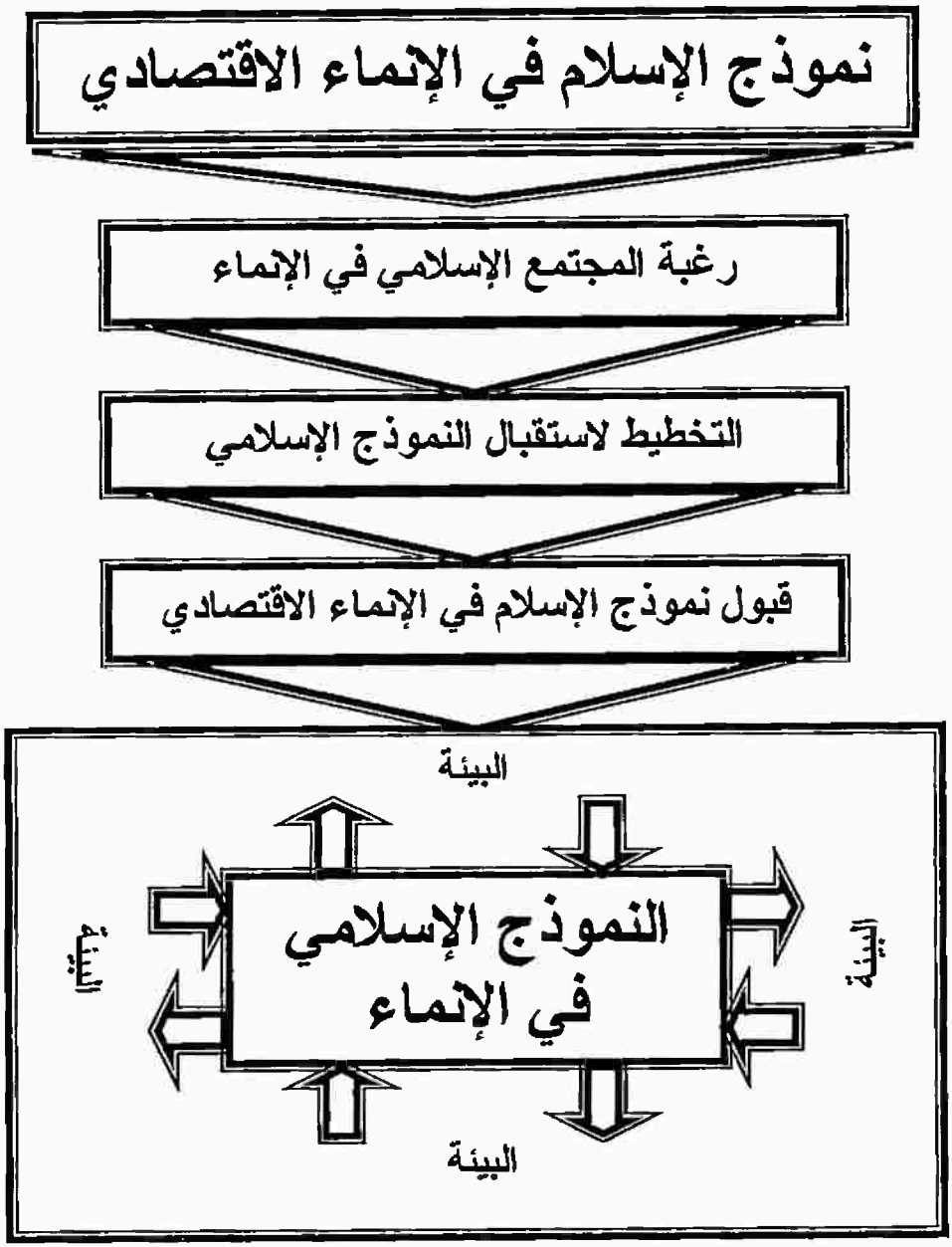

الفصل الرابع

الإنماء الاقتصادي في الإسلام فريضة واجبة

الإنمـاء الاقتـصادي في الإسـلام كعمليـة سـلوكية تحتـوى علـى أفعـال وتـصرفات ، ينشطر إلى شطرين :

الشطر الأول يتم بفعل الطبيعة الخاصة لقيم ومبادئ الدين الإسـلامي فكـراً وعمـلاً ، حيـث تؤدي في ذاتها ومن تلقاء نفسها إلى الحث على الإنماء وانتهاجه فالمسلم بمجرد انخراطه في حظيرة الإسلام وتخلقه بأخلاقه وإتباعه لقيمه ومبادئـه تجـده يـسلك سـلوكاً تلقائيـاً ينـشد العمل والعطاء والإحسان ، وهذا هو الإنماء ذاته ، ولقد سبق وفصلنا ذلـك في أول خـصائص نموذج الإسلام في الإنماء ، وهي خصية التنامي الذاتي المتواصل ، ومفاد ذلك أن قيم الـدين الإسلامي نفسها ومبادئها تحث على الإنماء وتشجع عليه ، وتستمد ذلك من إرادة ومـشيئة الشارع الذي وضعها وشرعها لعباده .

الشطر الثاني يتم بفعل الوازع الديني لدى المسلم ، حيث تتولد لديـه مـن ذلـك الـوازع قـوة تحفيزية توجه سلوكه نحو الإنماء ، وتضبط تصرفاته على طريـق العطـاء والإحـسان ، وهـو في جزء من سلوكه هذا مأمور وفي جزء آخر مختار .

وخلاصة ما سلف أن القيم الإسلامية والمبـادئ الـشرعية تتكـاتف وتتـضافر مـع التوجهـات والسلوكات الفردية لكي تجعل من الإنماء الاقتصادي فريضة واجبـة يـسعى المـسلم لأدائهـا لأنها صلب حياته وقوام دينه .

ولكن من أين استمد الإنماء قوته التي دفعت بـه إلى حـد الفريـضة الواجبـة ، فالفريـضة لا يفرضها إلا الشارع ، ومصدر التشريع في الإسلام القـرآن الكـريم والـسنة النبويـة المطهـرة ، فهل أوصلت الشريعة الإسلامية الإنماء إلى منزلة الفريضة الواجبة ؟ .

ولعل من أخص خصوصيات نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي صلته العضوية بالشريعة الإسلامية فهي الدافعة إليه والحاثة عليه والموجبة له وجوب الفريضة ، والفريضة هي وسيلة لغاية ، والغاية هي ما يُرسّخ الدين ويثبته في القلوب ، ويجعل من العمل والسلوك مصدقين له وشاهدين عليه .

كذلك فالإنماء يهدف إلى تحقيق الحياة الطيبة للمسلم ، والحياة الطيبة مطلب شرعي أرشدت إليه الشريعة وأوجبته ، فالشريعة الإسلامية لا تؤسس مجتمعاً من الفقراء والمعدمين ، ولكنها تنشد مجتمعاً من العاملين المبدعين الذين يسألون الله الغنى والكف عن سؤال الغير .

وعليه فالإنماء فكر مفروض وعمل واجب ، يجد أسانيده الشرعية ، وموجباته الدينية في الطرح الإسلامي المتعلق بتنظيم وترتيب النواحي والشئون الاقتصادية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإنماء ترسيخ للإيمان في القلب والعمل .

المبحث الثاني : الإنماء تحقيق للحياة الطيبة الواجبة .

المبحث الأول

الإنماء ترسيخ للإيمان في القلب والعمل

الإنماء تربطه بالشريعة علاقة الجزء بالكل ، فرضته وأوجبته ، لأنه يؤدي إلى إقرارها في قلوب المسلمين ، وتنعكس على أعمالهم وسلوكياتهم ، وهذه العلاقة التبادلية الحميمة بين الإنماء والشريعة الإسلامية يمكن إيضاحها من خلال الآتي :

أولاً : الشريعة تفرض الإنماء لأنه يرسخ الإيمان في القلب والعمل :

هل تفرض الشريعة الإنماء ؟ وهل سبب ذلك أنه يرسخ الإيمان في القلب والعمل ؟ الإجابة على هذين السؤالين توضح العلاقة بين الشريعة وبين الإنماء ، ويمكن الإجابة عليهما من خلال الآتي :

❖ **كيف تفرض الشريعة الإنماء ؟ :**

الشريعة الإسلامية — كما سبق وأشرنا — تعتبر الإنماء الاقتصادي وسيلة ولغاية نهائية هي توحيد الله وعبادته وإقامة شرعه ، ومن ثم فهي تفرض ذلك الإنماء وترشد إليه عبر وسائل عديدة ، نمر عليها في هذا الموضع مرور الكرام على أمل أن نتولاه في مواضع متقدمة بالتفصيل والإسهاب ، وهذه الوسائل هي :

– استخلاف الله للناس في الأرض واستعمارهم فيها يفيد الطلب ، حيث يطلب الله من الناس أن يخلف بعضهم بعضاً ، وأن يعمروا الأرض ويملئوها بالحركة والنشاط والنماء ، والطلب من قِبل المولى عز وجل يعني وجوب ما يطلب ، وفرض ما يريد ،

قال تعالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾.[2]

– أوجب الله على ولي الأمر أو الحاكم ومن ثم الدولة القيام بمهمة الإنماء والإعمار وحث الناس على القيام بها ودفعهم إلى ذلك دفعاً ، قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[3] ، وينصرف مقصود هذه الآية إلى الحاكم أو ولي الأمر ، وعمارة الأرض سواء عن طريق الدولة أو عن طريق حث الناس عليها وتشجيعهم ، هي من قبيل الأمر بالمعروف الذي يوجبه الله على ولي الأمر وعلى الناس عن طريقه .

– يتمم ما تقدم حث الشريعة الإسلامية وتشديدها على قيمة العمل الذي هو أساس الإنتاج والإنماء ، وقد سبق لنا في مواضع شتى تناول قيمة العمل كأحد أهم عناصر الإنتاج والإنماء الاقتصادي في نفس الوقت ، وسوف نتناولها مرة أخرى في أجزاء لاحقة من هذا الجزء .

❖ كيف يرسّخ الإنماء الإيمان في القلب والعمل ؟ :

من ناحيته يؤدي الإنماء إلى ترسخ الإيمان في قلب المسلم وفي سلوكياته وفي تصرفاته مع الآخرين ، فنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يخصص جهداً وفيراً للشق الروحي في

---

[1]. سورة النور : ٥٥ .
[2]. سورة هود : ٦١ .
[3]. سورة الحج : ٤١ .

حياة المسلم ، حيث يزكي لديه القيم الإيمانية والأخلاقية ، وهنا تتضح العلاقة التبادلية بين الإنماء والشريعة الإسلامية كما يرد في الشكل البياني رقم (٤) فالثابت أن الشريعة الإسلامية تفرض الإنماء الاقتصادي وتحض عليه ، والإنماء في ذات الوقت يرسّخ الإيمان في قلب المسلم وعمله ، ويمكن زيادة الإيضاح من خلال الآتي :

- الإنماء وسيلة لعبادة الله وتوحيده ، فهو لا يهدف إلى الارتقاء بالنواحي المادية فقط ولكنه يعمد إلى الترقي بالروح ، وتعميق معاني الطاعة والخضوع لله سبحانه وتعالى ، فتوفير مقدرات الحياة ومقومات المعيشة يعين على العبادة ويساعد على مواصلة الطاعة ، كما أن العمل الذي هو قوام الإنماء عبادة في ذاته ، وقد سبق لنا إيضاح ذلك في مواضع شتى .

- الإنماء كذلك وسيلة للعمل بكتاب الله وتطبيق شرعه في التعاملات والعلاقات الاقتصادية والمادية وما يتعلق منها بالعلاقات الاجتماعية .

ثانياً : الإنماء الاقتصادي ترسيخ للشريعة في التعامل والسلوك :

التأثير الأعظم للإنماء ينصب على الحياة الاقتصادية بعلاقاتها ومفرداتها وتداخلاتها وهذه الشبكة من العلاقات والتعاملات يطبق عليها نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي أحكام الشريعة الإسلامية عبر صياغة القوانين والتشريعات التي تنظمها وتقننها ، ومرة أخرى تتضح العلاقة التبادلية بين الإنماء والشريعة ، فالإنماء يتطلب بيئة إسلامية ملائمة له ، والبيئة الإسلامية تعني ترتيب الأنشطة الاقتصادية وفق أحكام الشريعة ، ثم هو بدوره يدرب الفعاليات الاقتصادية على التصرف وفق أحكام الشريعة ، واعتياد ذلك إلى أن يصبح سلوكاً تلقائياً مباشراً .

شكل بياني رقم (٤) يوضح كيف أن الإنماء في الإسلام فريضة واجبة

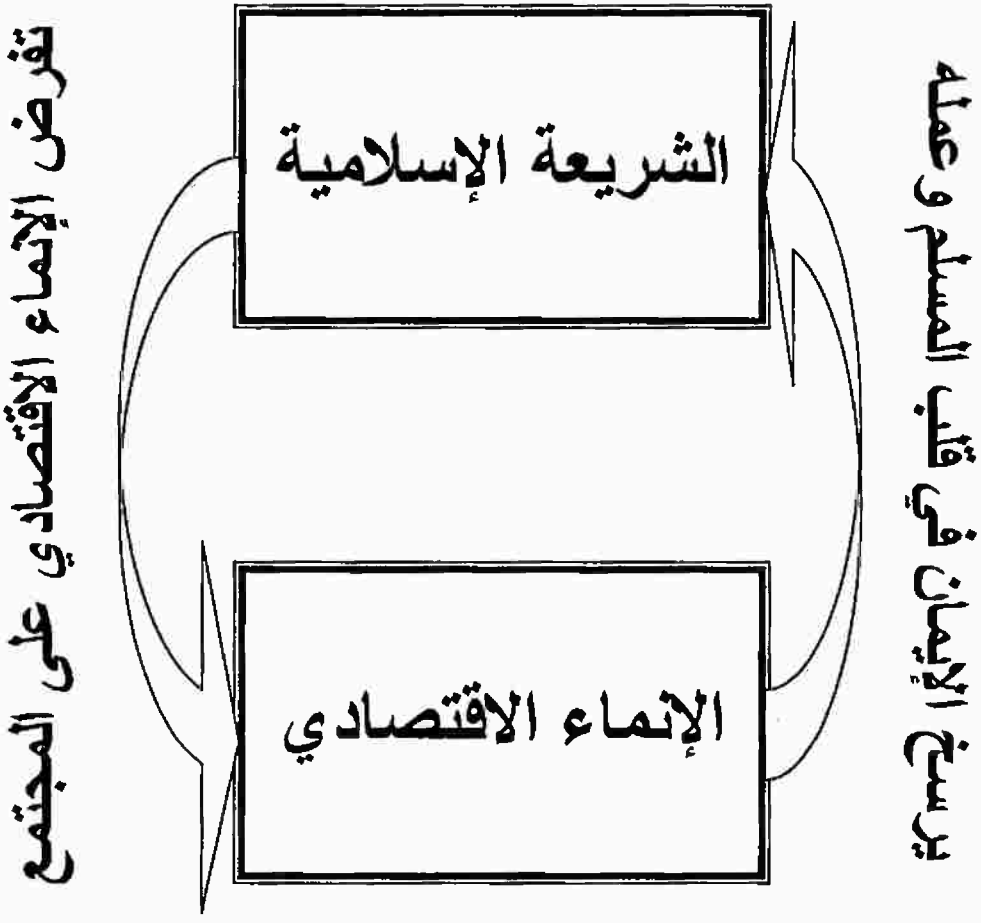

المبحث الثاني

الإنماء تحقيق للحياة الطيبة الواجبة

الإسلام يوجب الإنماء الاقتصادي ويفرضه سعياً وراء تحقيق الحياة الطيبة لأفرد المجتمع ، لأن في الرفاهة تمكيناً للشريعة ، وإعمالاً لأحكام الشرع دون دعاوى باطلة مغرضة بعدم إمكانية تطبيق الشريعة ، نظراً لما شاع وساد من انحرافات تجد مبرراتها في ذيوع الحاجة والعوز وانتشار الفقر والفاقة ، وكما وجد الإنماء الاقتصادي أسانيد فرضه ووجوبه في أسانيد شرعية ، يجدها كذلك في أسانيد اقتصادية مادية ، ونوضح ذلك في الآتي :

أولاً : الإنماء والقضاء على الفقر :

الإسلام يرى أن القضاء على الفقر واجب ، ومن ثم فقد فرض الله الزكاة والصدقة والميراث والعمل والتكافل الاجتماعي بين الأفراد والضمان الاجتماعي من الدولة ، وكل ذلك بهدف العدل في توزيع ثروة المجتمع ونشر الغنى والقضاء على الفقر .

وقد قال تعالى ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] ، وتنبه هذه الآية الكريمة إلى أن الشيطان يدخل إلى الإنسان من مداخل كثيرة ، كي يبعده عن فعل الخير ويجره إلى فعل الشر ، فالشيطان يخوّف الإنسان من الفقر ، لكي يمسك ما بيده فلا ينفق في مرضاة الله ، ويدل ذلك على أن الفقر وضع مخيف ، يفزع منه الإنسان ويخشى أن يؤول حاله إليه ، وقد أكد ذلك ما جاء في الآية من وعد الله تعالى للناس بالفضل وهو العطاء الواسع المغدق في مقابل ما خوفهم الشيطان من الفقر ،

---

[1]. سورة البقرة : ٢٦٨ .

وكذلك وصف الحق تبارك وتعالى لنفسه في عجز الآية بالسعة والعلم ، حتى يطمئن الإنسان إلى ما عند الله تعالى .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم والغرم ، ومن فتنة القبر وعذاب القبر ، ومن فتنة النار وعذاب النار ، ومن شر فتنة الغنى ، وأعوذ بك من فتنة الفقر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، اللهم أغسل عني خطاياي بالماء والثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب " ، وفي هذا الحديث استعاذ الرسول الكريم من الفقر .

وفي حديث آخر استعاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفقر وعدله بالكفر ، فعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إنى أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم والقسوة والغفلة والعيلة والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الفقر والكفر والفسوق والشقاق والنفاق والسمعة الرياء ، وأعوذ بك من الصمم والبُكم والجنون والجذام والبرص وسيئ الأسقام " ، وعندما سُئل الرسول الكريم : أيعدلان ؟ أي أن الفقر يعدل الكفر ، قال : نعم .

وفي مقابل ذلك كان الرسول الكريم يسأل الله الغنى ويقرنه بالهدى والتقى والعفاف فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إنى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى " .

اتضح مما تقدم كيف أن الشرع الحنيف يدعو إلى محاربة الفقر والقضاء عليه ، وإحلال الغنى والسعي إليه عبر الطرق الشرعية التي بيّنها الحق تبارك وتعالى لعباده المؤمنين ، ولا

تتوفر إلا من خلال نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي الذي يحارب الفقر والجهل والتخلف ، ومن ثم فالتخلص من التخلف وتحقيق الإنماء الاقتصادي أمر واجب ومفروض من لدن الشارع العظيم .

ثانياً : التضامن بين الأجيال :

فكرة التضامن بين الأجيال واردة في الشريعة الإسلامية ، فالإنماء الاقتصادي فريضة واجبة يقتضيها مبدأ التضامن بين الأجيال المسلمة ، فعلى كل جيل أن يترك للجيل الذي يليه أوضاعاً اقتصادية ميسرة ، تكفل له حياة كريمة ، وتمكنه من أن يضيف إليها ويزيد الرخاء والنماء .

شكل بياني رقم (٥) يوضح علاقة الشريعة بكل من الإنماء والحياة الطيبة

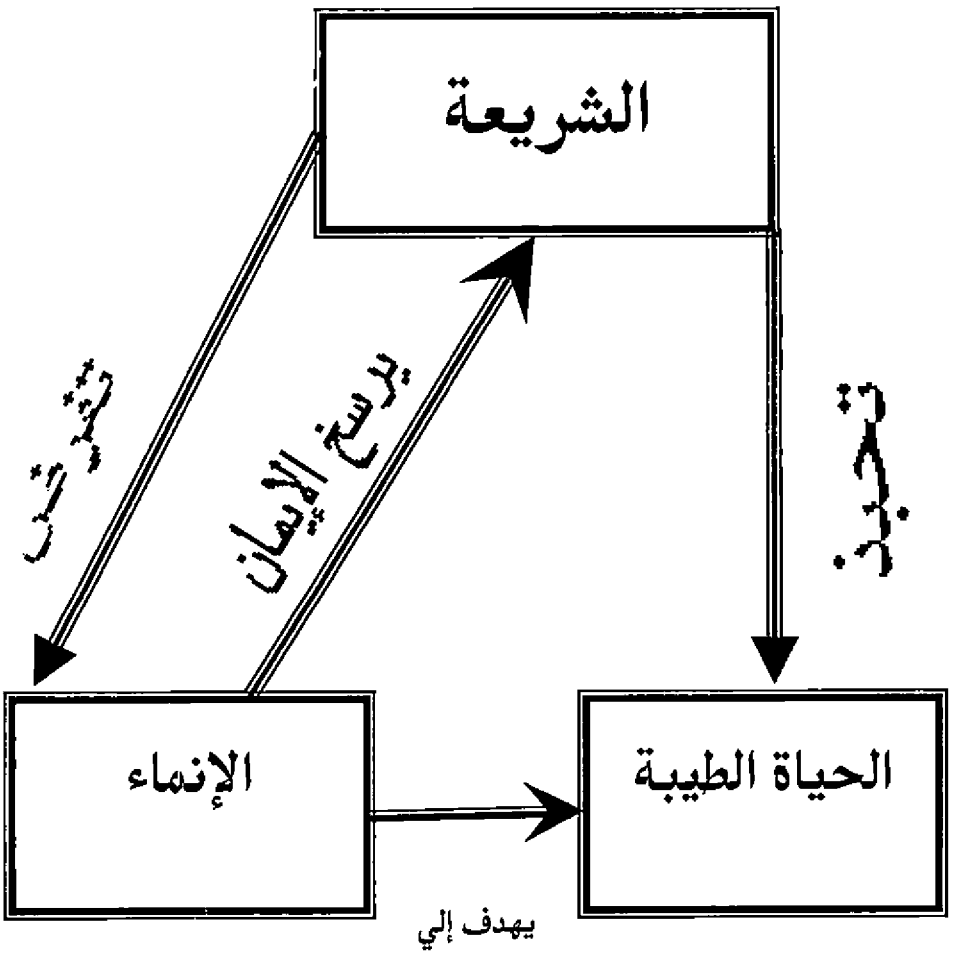

الفصل الخامس

واحدية الأصول وتباين التجارب

في هذا الفصل نتناول خصية أخيرة من خصائص نمـوذج الإسـلام في الإنمـاء الاقتـصادي ، وهي تتعلق بميزة فريدة تتميز بها الشريعة الإسلامية وطروحاتها في نواحي الحيـاة ، فلكـل منهج من المناهج الإنمائية التي برزت خلال العقد المنصرم أصول نبع منها ، وأسـس تمركـز عليها ، وقواعد منها انطلق ، أما نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي فقد وُجد مع الشريعة الإسلامية منذ البعثـة المحمديـة ، وتجـسدت أصـوله وأسـسه وقواعـده في عقيـدة التوحيـد والشريعة الإسلامية ، وقد ازدهر وأينع ، ورسَّخ عناصره التجريبية ، ونموذجه التطبيقي في عهد الرسول الكريم وخلفائه الراشدين ، وبذا فهو قرين تلك الشريعة ، ومنها يستمد أصوله ، وفيها تترسخ أسسه وقواعده ، وهذه الأصول والقواعد واتساقاً مع مصدرها ، فهي لابد أن تتصف بنفس صفاتها ، فهي غير قابلة للتعديل أو التغيير ، خالدة أبديـة إلى أن يـشاء الله منشئها وبارئها .

ما تقدم هو عن أصول نموذج الإنماء الإسلامي ، فماذا عن التجـارب المعاصـرة الـتي ستنـشأ وفقاً لتلك الأصول ، إن المنطق يفترض أن التجارب التي تنطلـق مـن أصـول وأسـس واحـدة ينبغي أن تكون متشابهة بل متطابقة ، ولكن هـل يمكـن أن يكـون ذلـك هـو واقـع الحـال بالنسبة إلى التجارب الإنمائيـة المنبعثـة مـن نمـوذج الإسـلام في الإنمـاء الاقتـصادي المـستل والمستنبط من الشريعة الإسلامية ؟ إن الإجابة على ذلك السؤال ترد في شكلين :

الشكل الأول للإجابة يصدر عن العارفين بالإسـلام وطروحاته تجاه عناصـر وأشـكال الوجـود الإنساني معرفة سطحية ضحلة ، فهم يرون بحتمية التطابق بين التجربة والنموذج ، مهمـا اختلفت مواقع وبيئات تلك التجارب ، وحجتهم في ذلك المنطق والعقل بأحكامـه الظاهريـة وإسقاطاته الشكلية الميكانيكية ، فكل ما نتج عن أصل واحد لابد أن يتطابق ويتماثل بغـض الطرف عن بيئته وموقعه .

الشكل الثاني للإجابة على ذلك التساؤل يصدر عن الراسخين في العلم ، المتعمقين في الإسلام ، المتوغلين في طروحاته وإسهاماته ، فيما يتعلق بعناصر الوجود وأشكال النشاط الإنساني ، وهم ينطلقون في إجابتهم من استيعاب تام للشريعة الإسلامية وفهم كامل لطبيعة أحكامها ، ومن ثم فهم يرون أن نموذج الإسلام في الإنماء يتسم بالواحدية ، وكذلك أصوله وأسسه وقواعده ، أما التجارب التي هي تطبيقات ذلك النموذج فقد تتباين وتختلف ، والاختلاف ليس في الجوهر والمضمون ، ولكن في الشكل والقالب ، وهم يدركون تمام الإدراك أن هذا التباين لا يمثل قصوراً يصيب الشريعة أو خللاً يلحق بنموذج الإسلام في الإنماء ، ولكن ذلك من قبيل الحكمة البالغة والقدرة الفائقة التي تسمو على العقل البشري ، فهذا الهامش من التباين والاختلاف هو مقصود لإحداث فراغ يستوعب الاختلافات بين المجتمعات وبعضها البعض ، فلكل مجتمع خصائص عرقية ونفسية تختلف عن المجتمعات الأخرى ، وحيث لا يمكن استيعاب تلك الخصائص فيما يتعلق بالأصول والأسس والقواعد فيمكن استيعابها عند التطبيق ، فلو افترضنا إحكام النموذج أصلاً وتطبيقاً ، لقادت تلك الاختلافات إلى حدوث خلل وصدع لا يكتفي بالتجارب التطبيقية فقط بل يتجاوزها ليصيب الأصول والأسس .

وعليه فمعاينة بعض الاختلافات الشكلية الفرعية بين تجارب الإنماء الاقتصادي التي تأخذ بالنموذج الإسلامي ، لا يمثل قدحاً في الشريعة ولا في أصول النموذج وقواعده ، بل يعتبر ميزة تميز ذلك النموذج وتميز تلك الأصول والقواعد .

ويمكن تفصيل النقاش حول هذه المسألة من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : واحدية أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

المبحث الثاني : التباين في التجارب التطبيقية .

المبحث الأول

واحدية أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي تنبع من مصدر واحد يتمثل في عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ، وهذا المصدر ينقسم إلى قسمين : قسم عقيدي مرجعي وقسم آخر تجريبي تطبيقي ، ويمكن تناول هذين القسمين من خلال الآتي :

أولاً : المصادر العقيدية المرجعية :

الأصول العقيدية المرجعية لنموذج الإسلام في الإنماء هي ذاتها الأصول العقيدية للدين الإسلامي في شموله وعموميته ، وهذه الأصول تنبع من مصدرين :

❖ المصدر الأول : عقيدة التوحيد :

عقيدة التوحيد هي المصدر الأول للدين الإسلامي ، بل هي مصدر كل الرسالات الإلهية التي جاءت من عند الله لإفراده بالألوهية والربوبية ، والتوحيد هو اصل الوجود وأساس الحياة ، والإسلام يجد أصله الأول والأساسي في التوحيد ، وكل ما يتصل بالإسلام من شريعة ومنهاج يرتبط هو الآخر بعقيدة التوحيد ، وإذا كان نموذج الإسلام في الإنماء مستل ومستنبط من الشريعة ، فهو كذلك وطيد الارتباط بالتوحيد .[1]

[1]. يمكن الرجوع إلى المبحث السادس من الفصل التمهيدي من الجزء الأول من هذا المجلد .

❖ المصدر الثاني : الشريعة :

تقوم الشريعة على أساسين : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ويمثل هذان الأساسان المصدر الثاني لنموذج الإسلام في الإنماء ، وقد سبق لنا في موضع سابق تناول هذين الأساسين .[1]

ثانياً : المصادر التجريبية التطبيقية :

إلى جانب الأصول العقيدية المرجعية لنموذج الإسلام في الإنماء ثمة أصول أخرى تجريبية تطبيقية ، تتمثل في التجارب التي وضعت ذلك النموذج على أرض الواقع وتعتبر في ذات الوقت مصدراً له ، ولعل أهم التجارب التي يعوَّل عليها في هذا الخصوص ما يلي :

❖ دولة الرسول الكريم :

هي التطبيق الأول والنموذج المثالي للدولة الإسلامية ، ساسها وصاغ تشريعها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وهو المشرّع الثاني بعد الله سبحانه وتعالى ، وهذه الدولة تمثل المصدر الأول للشق التطبيقي في نموذج الإسلام في الإنماء .

❖ الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين :

المصدر الثاني للشق التطبيقي في نموذج الإسلام في الإنماء يتمثل في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين .

---

[1]. المرجع السابق .

ولعل هذين النموذجين التطبيقيين كافيان لاعتبارهما المادة الخصبة التي نستخلص منها العناصر الحركية والمقومات العملية لنموذج الإسلام في الإنماء ، والاكتفاء بهذين النموذجين يجد مبرراته في الآتي :

– إن أحد النموذجين وهو دولة الرسول الكريم يمثل الانعكاس المباشر للدولة الإسلامية التي صاغ وحي السماء مباشرة عناصرها الحركية ومقوماتها العملية ، فكثير من السلوكات والتصرفات كانت تتم عن طريق الوحي ، وما لم يتم عن طريق الوحي ، فهو بإقرار أو فعل من الرسول الكريم ، وما لم يتم عن طريق الوحي ، أو فعل الرسول ، أو إقراره ، فهو صحيح ومقبول لسكوت مصادر التشريع عنه ، ومعنى ذلك أن الاستخلاص والاستنباط من هذا النموذج هو استخلاص من نموذج الدولة الإسلامية كما أرادها الله ورسوله .

– إن النموذج الثاني المتمثل في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ، يعتبر هو الآخر الأكثر مثالية وصلاحاً ، للاعتماد عليه في استنباط الأصول واستخلاص القواعد الخاصة بنموذج الإنماء الإسلامي ، وذلك لأن الخلفاء كانوا يمثلون المرتبة الثانية بعد الرسول الكريم في السمو والمعرفة بالشرع والغيرة على أحكامه ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " وقال عليه الصلاة والسلام :" أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " .

المبحث الثاني

التباين في التجارب التطبيقية

كما سبق وألمحنا ، نصادف بعض التباين والاختلاف بين التجارب الإنمائية التي اتخذت من النموذج الإسلامي في الإنماء نموذجاً لها ، أو التي تقدم على ذلك مستقبلاً ، فكيف تتم معالجة هذه المسألة التي يمكن أن تُلحق بالنموذج الإسلامي الكثير من التشويه ، نتيجة حملات التشكيك التي يشنها أعداء الإسلام مستغلين هذه المسألة ؟ إن معالجة هذه المسألة تتطلب فهم واستيعاب النموذج الإسلامي ، أصوله ومصادره التي سبق تناولها ، ثم فهم واستيعاب طبيعة التجارب التي تقوم بتطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، ولما كنا قد تناولنا أصول ومصادر النموذج ، فعلينا هنا أن نتناول ماهية ذلك التباين وأسبابه وطبيعة التجارب التي يبدو بها ، ويمكن القيام بذلك من خلال الآتي :

أولاً : ما المقصود بالتباين والاختلاف ؟ :

التباين والاختلاف الذي يحدث بين التجارب التي تقوم بتطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ليس تبايناً أو اختلافاً في جوهر النموذج المستخدم ، ولكن التباين يكون في مسائل فرعية أو شكلية تتعلق بخصوصيات المجتمعات التي تطبّق ذلك النموذج .

فالإسلام ونظامه الاقتصادي ونموذجه الإنمائي يوجد في مجتمعات عديدة ، تختلف وتتباين في أمور وشئون كثيرة ، وهذه الاختلافات والتباينات لا تمس صميم التجربة ولكنها تتعلق ببعض شكلياتها وفروعها ، فمثلاً بعض الدول الإسلامية يرفض مواطنوها تقاضي أية عوائد على ودائعهم لدى البنوك خوفاً من الانجراف إلى كبيرة الربا ، وهذا السلوك ناتج عن عدم

فهم للبديل الإسلامي الصحيح للفائدة ، وذلك الجهل بالدين هو الذي قاد إلى ذلك السلوك السلبي من قِبل المواطنين خوفاً من الوقوع في المحذور ، وهذا وإن كان يمثل قصوراً في بعض نواحي التجربة ، إلا أنه لا يقدح في رصانة النموذج ولا يشكك في مثاليته وصدقية أصوله ومصادره التي لا تختلف من مكان لآخر ، ولعل الأمثلة على ما قدمنا كثيرة .

ثانياً : أسباب تباين التجارب الإنمائية :

إن التباين الذي قد يحدث بين بعض التجارب التي تأخذ نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ينشأ عن عدة أسباب منها :

❖ أن كافة التجارب التي أخذت بنموذج الإسلام في الإنماء ، لم تبدأ كلها في وقت واحد ، بل بدأت في حقب زمنية مختلفة ، ومن ثم فقد حدث تفاوت بين تلك التجارب ، من حيث النضج ورسوخ النموذج لدى التجارب الأقدم على عكس التجارب الأحدث .

❖ إن للقيم السائدة في المجتمعات التي شرعت في الأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي دوراً يعتد به في التأثير على سرعة وعمق استيعاب تلك المجتمعات لقيم ومبادئ النموذج ، فقد نجد أن بعض المجتمعات تأخذ بالنموذج كاملاً ، ولا تفرّط في تطبيق أية جزئية من جزئياته، في حين تعمد بعض التجارب الأخرى إلي الأخذ بالنموذج مع تخفيف حدة التركيز على بعض عناصره وجزئياته التي يمكن تأجيل الآخذ بها مؤقتاً .

❖ بعض الخصائص العرقية والنفسية لأفراد المجتمعات الذي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، يكون لها دخل وتأثير على قبول المجتمع لذلك النموذج ، مما يُلحق بعض القصور بالتجربة الإنمائية لبعض الوقت .

❖ الظروف الاقتصادية الطبيعية لبعض الدول قد تؤثر تأثيراً فعالاً على تطبيق تلك الدول لنموذج الإسلام في الإنماء ، فوفرة الموارد المعدنية والثروات الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية تؤدي إلى زيادة فرص نجاح النموذج ، على عكس الدول التي تعاني من شحة تلك الموارد .

❖ النظم السياسية في كثير من الدول التي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء ، وكذا القيادات الإدارية والاقتصادية التي تتولى وضع النموذج موضع التطبيق ، يكون لها دور يعتد به ويعوَّل عليه في جدية تطبيق النموذج ونجاح التجربة .

كل ما تقدم من أسباب قد يؤدي إلى حدوث بعض التباين والاختلاف بين التجارب التي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، يحسب لها النموذج حسابها ويأخذها في حسبانه ، كما أن أصول النموذج ومصادره تترك هي الأخرى هامشاً لتلك التباينات والاختلافات التي تكمن وراءها الأسباب المرصودة أعلاه ، وتعتبر أن ما لا يمس الأصول والأسس والقواعد لا يُخشى منه ، وهو مقبول طالما أنه يتمشى مع الاتجاه العام لتلك الأصول ولا يعارضها وسيتغير مع الزمن .